

التعليم الخاص وإشكالية المواطنة والهوية: الحالة الليبية نموذجاً
إعداد الدكتور/ عمر موسى عمر بوحرده - الأستاذ المساعد بعلم الاجتماع- القبة - والعضو
باللجنة العلمية بجامعة عمر المختار - ومنسق وحدة البحوث الاجتماعية والثقافية بمركز المختار
بالجامعة

الملخص:

لاشك أن القناة الوحيدة لتقدم الشعوب هي التعليم بجميع أنواعه، خاصة عندما يكون هذا التعليم مرتبط بمواطنة تضمن حقوق الإنسان وحرية، وهذا ما دعا الدول المتقدمة أن تتبنى التعليم الخاص، الذي يختاره الفرد لطرق مجال معين يشق من خلاله طريقه، ويولي رغبات سوق العمل، ويضمن بذلك حرية الفرد في اختياره، وهوية المجتمع الذي سيعمل به، ويتلافى الاغتراب والسطحية، فيكون مجهوده موجه نحو هدف معين رسمه لحياته، وهذا ما دعا الباحث أن يتناول موضوع "التعليم الخاص وإشكالية المواطنة والهوية" فالتعليم الخاص إذا حدد بدقة ووظف لخدمة الوطن الذي يحتاج للخدمة، سيعالج الإشكالات التي تعترض المواطنة والهوية، ويحافظ على النسيج الاجتماعي، ويضمن التناسق والتكامل بين العملية التعليمية وتنمية المجتمع والمواطن، ويقوض أي هدر قد ينتج من التعليم العام. لذا هذه الدراسة ركزت حول تحديد إشكالية هذا الموضوع المهم، وتعريف المفاهيم المرتبطة به، والأهمية والهدف من دراسته، والعلاقة بين التعليم الخاص والمواطنة والهوية، معرجا على التجربة الليبية، وأخيرا ستتطرق الورقة إلى الكيفية التي تطور بها التعليم الخاص؛ ليولي طموحات المجتمع ويحافظ على نسيجه المجتمعي ويدعم حرية واستقلالته ويحيد به عن التبعية والاستغلال.

The Problem of Citizenship and Identity in Special Education:

The Libyan Case as a Model

Summary:

There is no doubt that the only channel for the advancement of peoples is education of all kinds, especially when this education is linked with a citizenship that guaranteeing the human rights and freedom. This is why developed countries should adopt special education, which the individual chooses to pursue a specific field through which he can make his way. The individual's freedom to choose, the identity of the society in which he will work, and avoid alienation and superficiality, so his effort is directed towards a specific goal that he drew for his life. In this paper the researcher address the subject of " the problem of citizenship and identity in special education" which can address the problems that object the citizenship and identity, and maintains the social fabric, which ensures consistency and integration between the educational process and the development of society and the citizen, and undermines any waste may result from public education. This study focus on determining the problem of this important subject, defining the concepts associated with it, the importance and purpose, and the relationship between special education, citizenship and identity, as well as the Libyan experience.

Finally, the paper will discuss the development of special education which take care of freedom and independence that deviate from dependency and exploitation.

المقدمة:

التعليم عادة من الوسائل المهمة لتنمية قيم المواطنة والهوية، كقيم الانتماء ومشاعر الوحدة الوطنية لتظهر جلية في الحياة الاجتماعية من خلال ممارسات حقيقية، خاصة إذا علمنا أن أغلب الفئة المستهدفة من التعليم هم الشباب، وبلادنا العربية أغلب مواطنيها من العناصر الشابة، الذين يحتاجون إلى خطط تنموية وتوعوية تغذي تمسكهم بالوطن، وهذا ما أوصت به الأمم المتحدة في الخطة المعدة لأكثر من خمسة عشر عاما قادمة؛ إذ ركزت على الاستثمار في الشباب، الذين بلغوا في الوطن العربي - خاصة الذين أعمارهم تقل عن التسعة والعشرين عاما- "الثلاثين" (تقرير التنمية الإنسانية العربية، 2016: 5)، دون إعداد أي مشاريع تنموية لهم، بل والأدهى من ذلك كان التعليم في ليبيا في ظل النظام السابق يحاول أن يشق طريقه؛ وإن كان تركيزه على الكم دون الكيف والجودة، إلا أنه وفي ظل الوضع الراهن ضاع الكم والكيف، فوفقا لنظرية النسق التعليمي يعتبر حلقة تتأثر بما يدور حولها من الوضع المتأزم المتمثل في الصراعات والتزوير والفساد والانقسامات التي طالت كل المؤسسات والأنظمة، مما أثر على المواطنة والانتماء والهوية وبالتالي الجودة التعليمية.

تحديد المشكلة:

شهدت أغلب البلاد العربية في الآونة الأخيرة أحداثاً خطيرة؛ ساهمت في تشتت وتشرذم الوطن وتصارع أبنائه، الأمر الذي تطلب تكاتف الجهود وتفعيل المؤسسات وتوظيفها لتنمية المواطنة وتقوية الانتماء، ومن المؤسسات المهمة لزراعة المواطنة وتعزيز الهوية، مؤسسة التعليم بجميع أنواعه؛ فهي التي تُكسب الفرد المعرفة العلمية التي أضحت مفتاح لكل تقدم وأساس كل مشروع تنموي، وإضافة آفاق جديدة للحياة، إلا أن التعليم بصفة عامة مازال يخاطب التاريخ ويخاف من الخوض في خطوات ورؤى واضحة تبين معالم الحضارة العلمية الحديثة، فهو بعيدا عن أهداف التنمية الحقيقية يكتفي برسم العلاقات الكمية الرقمية، التي ينبغي أن تتم بين التخطيط للتعليم وتقدير حاجاته، ولعل هذه الهشاشة في رسم الخطط تتضح أكثر في التعليم الخاص، الذي يحاول الباحث في هذه البسطة أن يركز على دوره في تحقيق المواطنة وتعزيز الهوية، ويستعرض المحددات له التي تقف عائقا دون إتمام رسالته، خاصة عندما أصبح جزءاً من الشباب يفقد الأمل في وطنه

ويخاطر بنفسه ليختار وطناً آخرًا، ومن هنا يمكن أن يزداد إيضاح تحديد المشكلة في التساؤلات الآتية:

ما العوامل التي ساهمت في ظهور التعليم الخاص؟ هل التعليم الخاص المعمول به في بلادنا يعزز المواطنة والهوية ويكسب ملكة المعرفة؟ وإذا كان التعليم الخاص لا يقوم بدوره فما هي المعوقات التي حالت دون ذلك؟ ما مدى التزام التعليم الخاص بالشروط العلمية التي تجعل من إنتاج المعرفة عملية فعالة تفيده المجتمع؟

إضافة إلى تساؤل آخر مهم يتمثل في: طالما خريجي التعليم الخاص يعتد بهم في تقلد مناصب تشريعية وتنفيذية في أعلى سلم في الدولة: فهل معنى ذلك أن التعليم الخاص أصبح محل ثقة الدولة؟ وإذا كانت الإجابة بالإيجاب فلماذا تتم الموافقة عليهم في مكاتب الجودة بالتعليم بالدولة الليبية؟ وهل خريجي التعليم الخاص أكثر عرضة للبطالة لأنهم غير مؤهلين لسوق العمل؟ وهل النزعة الذاتية لدى المتعلم تغطي على النزعة الموضوعية ويصبح هدفه الحصول على شهادة دون النظر للمعرفة العلمية؟ وكيف تتولد الممارسة الاجتماعية تحت تأثير العلاقة بين النزعتين؟ (أحمد، 2011: 27)، تساؤلات كثيرة قد يتمكن الباحث من الإجابة على بعضها ويبقى بعضها الآخر ليثير ذوي الشأن محاولة تتبع الحقيقة.

الأهمية والهدف:

هدف العملية التعليمية عادة مد الأفراد بالقيم الاجتماعية الإيجابية، كقيم الانتماء الوطني ومشاعر الوحدة الوطنية، وتماسك المجتمع (بوطبال، و يأحي، 2016: 4)، وهذه مسلمة لا يمكن الاختلاف عليها وهي ما جعلت الباحث يهدف إلى الآتي:-

- التعرف على السبل التي من شأنها تحقيق روح المواطنة، وتظهر المعرفة في العقل العربي.
- معرفة دور التعليم الخاص في ترسيخ قيم المواطنة وإبراز الهوية.
- معرفة تأثير الانقسام السياسي بالدولة الليبية على التعليم الخاص وقيم المواطنة.

المنهج المستخدم:

استخدم الباحث المنهج الاستنباطي بمراجعة الأدبيات التربوية المتعلقة بالتعليم الخاص وكذلك المنهج الاستكشافي للاطلاع على الإحصاءات.

أهم النظريات التي تربط بين التعليم وتعزيز الهوية الوطنية:

1- نظرية الممارسة الاجتماعية: من النظريات التي يمكن أن تسيطر على تفكير الباحث في دراسته لهذا البحث نظرية الممارسة الاجتماعية "لبورديو"، والتي من أدواتها الهاييتوس والمجال والممارسة العلمية الانعكاسية، ونعني بالهاييتوس: نسق من الاستعدادات الدائمة والقابلة للتطور والتحول، تعمل بشكل لا إرادي على استدعاء الخبرات السابقة.

أما المجال: يقصد به أداة تفسيرية تربط البناء الاجتماعي بالممارسة الاجتماعية، وتصبح بذلك المجالات بمثابة البيئة التي تتم فيها عمليات إنتاج واستهلاك وتوزيع مختلف أشكال الموارد الرمزية والمادية، وتفهم من خلال كشف علاقات القوة بين الفاعلين ومراكز تمرکز المصالح في لحظة تاريخية محددة.

كذلك الممارسة العلمية الإنعكاسية: تعني أنه لا بد أن العلم يتبع الضرورة الاجتماعية وليس متحرراً تماماً، ولكنه ليس مرتبطاً بالمنفعة وخاضع للمتطلبات السياسية والاقتصادية، فلا يجب أن يكون المجال العلمي خاضعاً لخبرات بعض العلماء يحتكرونه لصالحهم (أحمد، 2011: 32)، فهو يفرق بين رأس المال العلمي الصافي ورأس المال المؤسسي، ويعتبر أن رأس المال العلمي لا يتحقق بالجهود الفردي بل يحتاج لعمل جماعي، إن الممارسة الاجتماعية هي محصلة للعلاقة الجدلية بين الهاييتوس والمجال وعزل الذات عن موضوع البحث.

2- النظرية السلوكية: ركزت هذه النظرية على كيفية تعليم المضامين المعرفية الوطنية، إذ تركز على تعلم أو تعديل أي سلوك أو مفهوم يتم من خلاله الاستجابة لمؤثرات المحيط الخارجي بدءاً بالأسرة ووصولاً إلى المجتمع، وبالتالي يمكن أن يتم دعم المفاهيم الوطنية وتعزيزها أو إهمالها، من خلال المثير والاستجابة.

3- نظرية التعلم "الجشطالتيّة": تركز هذه النظرية على تعزيز التعلم النابع من الداخل، الذي يشترط فيه أن يتحقق الفهم؛ لكي تتضح جميع العلاقات المرتبطة بالموضوع وينجلي الغموض، وبهذا يتوقف التعلم على مستوى ذكاء الفرد وعمره وخبرته والدافع للتعلم، وإذا توفرت هذه الشروط دفعت الإنسان لتعلم القيم الوطنية.

4- نظرية التعلم البنائية: لعل هذه النظرية تختلف عن سابقتها، إذ ترى أن التعلم يكتسب عن طريق المنبع الخارجي، حيث ركز من خلالها "جان بياجى" على أن التعلم هو تكيف الفرد مع المحيط الخارجي الذي يعيشه الفرد، إذ أن هذا المحيط يساهم في تشكيل الهوية الوطنية لديه(عبدالرحمن، 2010: 48).

يتضح من عرض هذه النظريات أن هناك نظريتين يرى الباحث أن لهما دورا مهما في تشكيل شخصية الفرد هما: نظرية التعلم البنائية ونظرية الممارسة الاجتماعية لكونهما تركزان على التعلم عن طريق المجال العملية الانعكاسية والمواقف والتجارب والاحتكاك بالواقع، والتعلم من الأخطاء التي يمر بها الفرد أو مر بها أقرانه لأنها هي التي تبني المعرفة، ولهذا يجب على المجتمع باعتباره محبباً خارجياً أن يركز على الضوابط التي تكسبه الولاء والانتماء وتعزز لديه الوطنية.

تعريف المفاهيم:

الهوية: **Identity** عادة مايتبادر سؤال إلى الذهن، من أنا؟ وماذا أريد؟ وكيف يمكن أن أحقق ما أريد؟ (الشيخ، وصلااحالدين، 2009: 85). ومفهوم الهوية من ناحية الدلالة اللغوية هي كلمة مركبة من ضمير الغائب "هو" مضاف إليه ياء النسبة، لتدل الكلمة على ماهية الشخص أو الشيء المعني كما هو في الواقع بخصائصه ومميزاته التي يعرف بها. وحسب (Quine) فإنه لا يوجد (كيان) من دون هوية، ولا وجود لهوية دون إمكانية تفرد (بوخريسة، 2013: 168).

ونجد عالم الانثروبولوجيا "غودوليبه" يعرف الهوية بأنها تعني تبلور العلاقات الاجتماعية والثقافية داخل فرد ينخرط فيها ويُجمل على إعادة إنتاجها أو نبذها" (غودوليبه، 2015/3: 12).

المواطنة: **Citizenship**

المواطنة والمواطن مأخوذة في العربية من "الوطن"، الذي لديه حقوق وعليه واجبات والوطنية تأتي بمعنى حب الوطن.

تشير دائرة المعارف البريطانية إلى " أن المواطنة هي علاقة بين فرد ودولة كما يحددها قانون تلك الدولة، وبما تتضمنه تلك العلاقة من واجبات وحقوق في تلك الدولة"(سامح، 2007: 7)، لذا نجد أن في الدول الديمقراطية يتمتع كل من يحمل جنسية الدولة من البالغين بحقوق المواطنة فيها، على خلاف بعض الدول غير الديمقراطية والتي لا تتوفر بالضرورة فيها حقوق المواطنة السياسية.

أصبحت المواطنة وما يترتب عليها من حقوق وواجبات للمواطنين شيئاً أساسياً يعتمد على الديمقراطية والحرية، والتي يفترض أن تصان ضمن دستور أي دولة؛ وإلا أصبحت مخالفة قانونية وسياسية كبيرة، وإن كانت المواطنة تختلف باختلاف شكل الدولة والعصر الذي تعيش فيه، فرغم كل التحولات التي طرأت على الدولة الحديثة، نجد أهمها على الإطلاق التحول الليبرالي الذي أكد على حرية الفرد واستقلاليتته، ونوعية المواطنة في أي دولة عادة ما تتأثر بالنضج السياسي والرقى الحضاري وبعقائد المجتمعات وثقافتهم، وفي اعتقاد الباحث أن هذا هو مكنم الداء في مجتمعاتنا العربية فلا وجود لمواطنة متضمنة خواصها الاجتماعية.

التعليم الخاص:

التعليم أنواعه كثيرة، ومن بين هذه الأنواع التعليم الخاص، وفي بعض البلاد يسمى التعليم عن بُعد، والتعليم الحر، وقد أثبتت الدراسات أن اتباع سنة دراسية إضافية في التعليم تسمح بزيادة نمو تقدر ب 3% إلى 6% لأنها تزيد من الكفاءة البشرية، وهناك دول أخذت به من فترة ومن بينها الأردن، إذ يعرف قانون وزارة التعليم الأردنية رقم 3 لسنة 1994 المؤسسة التعليمية الخاصة: بأنها كل مؤسسة تعليمية غير حكومية مرخصة، تطبق المناهج والكتاب المدرسي المقرر في المؤسسات التعليمية الحكومية (الطويل، والمناصير، 2011: 1380). وكذلك الجزائر من الدول العربية السبابة في هذا المجال إذ أنشأت هيئة بوزارة التعليم للإشراف على هذا التعليم الحر، الذي أصبح فرصة للعمال والموظفين الذين لم يستكملوا تعليمهم، أو لديهم أعمال وأرادوا البروز والاستفادة في مجال عملهم، إلا أن الطلاب الجزائريين يعانون من الاغتراب فهم منقطعون عن مجتمعهم الحقيقي، ويطمحون إلى مجتمع خيالي يتبنى مشاكلهم ويعالجها، ووصلت بهم درجة الاغتراب وعدم الثقة تكذيب ما يرون وتصديق ما يسمعون، ترعزت وطنيتهم وأصبحوا لا يتأثرون بمحيطهم الاجتماعي، وأغلبهم أنقطع عن تراثه الثقافي، وأندمج مع المنتج الأجنبي (فاروق، 2014: 122). أما في ليبيا فقد كانت سائدة ديمقراطية التعليم عن طريق التعليم العام، والذي الجميع يلتحق به، بل كان إجباريا في السنوات الأولى، ولم يُعرف التعليم الخاص في ليبيا إلا حديثا، فالنظام السابق لم يعتد به إلا أخيرا، وسيناقش الباحث بتوسع التعليم الخاص في ليبيا في فقرة لاحقة.

المعلم:

يعتبر المعلم بمثابة مرشد وموجه والقائم على مد المتعلمين بمختلف الخبرات والمهارات والمعارف؛ مستخدماً وسائل وأساليب فنية تمكنه من أداء مهامه على النحو الأمثل، ولا يتأتى ذلك إلا بضمان حقوق المعلم، والالتزام بتوفير كل ما من شأنه أن يساعده في تنمية شخصيته، (بوطبال، ويأحي، 2016/3: 5)، بالقيم والأفكار والمعلومات وخلق جو مناسب يؤمن بحياته ومستقبل أسرته.

العلاقة بين المواطنة والهوية:

يشير مفهوم المواطنة إلى الانتساب الجغرافي لبقعة جغرافية معينة، أما الهوية فإنها تشير إلى الانتساب الثقافي، أي الانتساب إلى عادات وقيم ومعتقدات تحدها الثقافة التي ينتمي إليها الشخص، ويكتسبها من خلال التنشئة الاجتماعية، ومعنى هذا أن الهوية ملازمة للمواطنة؛ لأن المواطن لا بد له من نظام سياسي اجتماعي اقتصادي وقوانين تضبط علاقاته، التي بنيت على معتقدات وقيم معينة أو على هوية معينة (عيد، 1996: 17). يتضح إذاً أن العلاقة بين المواطنة والهوية هي عملية التعزيز السياسي والقانوني لدور الفرد في المشاركة الفاعلة في البناء الاجتماعي للمجتمع، إذ أن هنالك نمطا من التوافق أو التطابق بين الهوية الاجتماعية العامة (الوطنية) التي تقوم على مجموعة من الأسس السياسية والقانونية، وبين الانتماء الجغرافي لمجتمع ما (المواطنة) (كاظم، د ت: 263)، وبهذا تعتبر الهوية هي التي تكسب الفرد سمة المواطنة على اعتبار أنها السمة القانونية للفرد.

التعليم ودوره في تعزيز الهوية والمواطنة:

تؤكد الدراسات بأن التعليم هو الطريق الرئيس لخلق المواطن الفعال والصالح، ويقاس تقدم الدول بمدى إنفاقها على التعليم والبحث العلمي، ونسبته من إجمالي الناتج المحلي، ونسبة عدد المتعلمين للسكان.

والتعليم والمعرفة يرمزان إلى كل تفكير يضع في مقدمة انشغالاته تنمية الصفات الجوهرية للكائن البشري (بوخريسة، 2013: 138)، والتعليم لا يتضح نتائجه ولا يعطي ثماره إلا إذا ربط بالحرية والديمقراطية، وساهم في المواطنة الفاعلة، ولهذا يعزي بعض المفكرين التقدم الذي حدث

للغرب؛ أن أحد أسبابه الرئيسة القطيعة مع الماضي، وكونه أصبح ينتج إبداعات وسلوكيات وأفعال وتصورات تتمثل في الحرية، والفردية والديمقراطية وحقوق الإنسان، والتنمية والإبداع الروحي والفني، عكس التعليم في منطقتنا العربية والتي تقاعست إلى الماضي، وما فيه من عنف ودمار وإرهاب واحتقار الإنسان والاستهتار بحياته وبالجماعة والتبذير والعنصرية والطوائف، لدرجة أصبح الغرب يتميز بالمدينة ونحن نتميز بالبربرية. فلم نتعلم من إسلامنا ودعوته للعلم وتأمله في الخلق من أول آية نزلت على المصطفى محمد (ﷺ) (أَفْرَأَ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ (1) خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ (2)) بل للأسف الغرب استفاد من هذه النصيحة وعمل بها، إذ نجد أنشركات ومؤسسات الدول الأوروبية هي التي تُوّجه الطلاب وتتحمل تكاليفهم بالمعاهد الخاصة، وتعطيهم منحة أثناء الدراسة، وتوقع معهم عقد أن يعملوا لديها عدد من السنوات المتفق عليها بينهم.

يلاحظ مما سبق كيف تم ربط التعليم بالعمل، فأصبح هناك تداخل وتشابك بين البناء المتمثل في الإنسان والفعل الاجتماعي المتمثل في التعليم الخاص، وفق حركة التشكل المستمرة، التي تنطلق من خلال الوظيفة الاجتماعية المرتبطة بالضرورة لتشكيل لنا النظم والمؤسسات (أنتوني، 2005: 39).

التعليم بهذه الطريقة من خلال محرجاتها تمتلك "الهابيتوس" والذي يعني امتلاك ملكة العلم الذي يؤسس لممارسة علمية انعكاسية في ما بعد التخرج، ففي بلد كاليابان مثلا نجد الرابط القوي والمتناغم بين التعليم والعمل؛ لدرجة أن العامل الياباني يعتبر المصنع بيته الثاني، ولعل امتلاك هذا التلاحم والتناغم هو ما جعل (أريكسون) يعتبر أن تبلور الهوية غالبا ما تكون غاية في الصعوبة، إذ يعرفها بأنها: الإحساس بالاستمرارية والتطابق مع الذات، ومع الصورة التي يحملها الآخرون عن الشخص (محمود، 2011: 7)، فالجتمع الذي يعيش فيه الفرد يؤثر بشكل فعال في نمو الهوية التي عادة ما تستند إلى الدور الذي يلعبه الفرد داخل مجتمعه، والمكانة الاجتماعية التي ينتمي إليها والعوامل الاجتماعية التي تغذي هذه الهوية.

من هذه المنطلقات يجب التركيز على فئة الشباب التي جلتها منخرطة في العملية التعليمية، والذين في مجتمعنا هم الأكثر تعرضا من غيرهم للتأثيرات الاجتماعية الثقافية، الأمر الذي قد يصل بهم إلى أزمة هوية، فالشباب من ناحية يحاول أن يتمسك بالعادات والتقاليد ومن ناحية يحاول أن

يتحرر ويتطلع إلى القيم الغربية، فتجد لديه صراع داخلي بين ما يقدم له من طرف محيطه الاجتماعي وما يتلقاه عبر الوسائل الثقافية الأخرى، ففي سؤال للشباب الجزائري هل أنت راضٍ عن جذورك؟ كانت الإجابة متقاربة بين من أجاب بنعم، ومن أجاب لا، ومن هو في حيرة ليست لديه إجابة (كوسة، 2005).

والهوية العربية مُعطى قبلي سابق وجوديا على المواطنة، فالمواطنة استحقاق بعدي مكتسب يتحدد في ضوء الشروط والثوابت القبلية للهوية، وسبب ذلك ربما يرجع إلى أن الهوية العربية ظهرت نتيجة لجنياولوجيا طويلة من المعتقدات والتصورات التراثية الخصب بالقيم والحياة الاجتماعية ذات الأهمية البالغة فيما يتعلق بتحديد صيرورة تشكل المواطنة العربية (سيدي محمد ولد ياب، 2011: 11).

ويكشف تقرير صادر عن المكتب الإقليمي للدول العربية بالأمم المتحدة: أن الشباب الذين يفترض أن يكونوا قوام التنمية في المنطقة والقادرين على تفعيلها، خاصة إذ بين التقرير أن ما يقارب ثلث سكان المنطقة العربية هم من الشباب في أعمار 15-29 سنة، أي نحو 105 مليون شاب وشابة، وهناك ثلث آخر يقل عمرهم عن 15 سنة، أخفقوا في ذلك؛ لأن الشباب في المنطقة العربية مازال الكثير منهم يتلقى تعليما لا يعكس احتياجات سوق العمل، فيما أن أعداداً كبيرة منهم عاطلة عن العمل، ومستبعدة من الاقتصاد الرسمي، ومن دون مورد رزق، ويجد الشباب صعوبة كبيرة في تحقيق تطلعاتهم المشروعة في الزواج، والحصول على سكن ملائم لتأمين بيوتهم وأسرهم المستقلة، ويزداد على ذلك أن هؤلاء الشباب يقعون فرائس للإحباط والشعور بالعجز والاعتراب، والتبعية، بدلا من أن ينفقوا شبابهم في استكشاف الفرص واستشراف آفاق المستقبل (تقرير التنمية الإنسانية للعالم، 2016: 5).

فالشباب الذين تُعرفهم الأمم المتحدة بأنهم: مرحلة يخرج خلالها شخص من الاعتماد (الطفولة) إلى الاستقلالية (البلوغ)، لم يؤهلوا لدورهم التنموي المناط بهم من خلال تعليمهم تعليماً جيداً يعود على المنطقة العربية بالفائدة، لهذا تدعو الأمم المتحدة الدول العربية بأن تتمكن الشباب من منظور التنمية الإنسانية الذي يحدد هدف التنمية بأنه توسيع للخيارات والحريات المتاحة للناس

كي يعيشوا حياتهم كما يتفوقوا ويثمنونها، وذلك بتعزيز قدراتهم، خصوصا في مجالي التعليم والصحة.

تقرير الأمم المتحدة لا يستثني ليبيا التي تجربتها بالتعليم الخاص حديثة وغير منضبطة فمن خلال استطلاع بسيط أجراه الباحث وجد أنه لا توجد قرارات أو قوانين مفعلة تنظم عمل التعليم الخاص، بل أغلب المدارس بالقطاع الخاص استغلت الفوضى التي تمر بها البلاد ولم تركز على الجودة بقدر ما تركز على العائد المادي، فأصبحت مخرجاتها لا تخدم السوق والتنمية بقدر ما تخدم ذوات الأشخاص، واستغلت في ذلك الخلل الذي نجده إما في قنوات الجودة لدى الدولة الليبية، أو في المعايير التي أوجدتها لمن يتقلد مناصب تشريعية وتنفيذية في أعلى سلم في الدولة كالوزارات والنواب والضباط وغيرهم، فمن ناحية لا تعطي الدولة موافقة لخريجي المعاهد والجامعات الخاصة بمواصلة الدراسة والتعيين بالجامعات التابعة للدولة، لكن لا تمنع في تقلده مناصب عليا في الدولة. إضافة إلى مشكل آخر حل بعد ثورة 17 من نوفمبر 2011، جعل جزءاً من الشباب يفقد الأمل في وطنه ويخاطر بنفسه ليختار وطن آخر، الأمر الذي زرع الوطنية لديهم، واضعف عندهم روح الانتماء.

أسباب إقبال الطلاب على التعليم الخاص وتقوية روح المواطنة:

التعليم الخاص أو الحر من الدعامات القوية لتنمية الدول الغربية خاصة الدول الرأسمالية، التي تركت المجال مفتوحاً أمام السوق، الذي يعتبر المحدد للجودة والكفاءة، وتقوية روح الانتماء، لكون الشخص يرى نفسه من خلال حقوقه التي يكتسبها من المالك الذي يعيش فيه، ويوفر له كل متطلبات الحياة، ويترك له حرية اختيار العمل ونوع التعليم الذي يبدع به، بل ويتعدى الأمر إلى المشاركة في سياسة الدولة، لهذا عادة ما يقبل الأهالي على تعليم أبنائهم في المدارس الخاصة؛ مما للتعليم الخاص من تحقيق لغايات الفرد، وتعزيز لمكانته بالمكان الذي يختاره سواء على المستوى الوظيفي أو الجغرافي، ويمكن أن نجمل بعض النقاط تتمثل في:

- التعليم الخاص عادة يؤهل المتعلم لسوق العمل مباشرة، فهو يهتم بتعليم الطالب بعض اللغات والحاسب الآلي التي يتميز بها عن نظرائه بالتعليم العام.
- التعليم الخاص لا يلتزم بأعمار المتعلمين فهو يعطي فرصة أكثر لمن أراد التزود بالمعرفة.

- لا تتردد الشركات والهيئات في الصرف على من يتقدم لها ليدرس في مجال يرتبط بتخصصها، وفي المقابل يعمل هؤلاء الطلبة بالشركات حسب اتفاق يبرم بينهم.
- التعليم الخاص لديه مرونة في اختيار الوقت المناسب الذي يختاره الطالب.
- عادة عدد الطلاب أقل لكون أنه لا يستطيع أن يلتحق به إلا أبناء ميسوري الحال، مما يعطي فرصة للاستيعاب الأكثر.
- عدم رضا بعض أولياء الأمور على التعليم العام من حيث المستوى التعليمي (أنيس، 2004: 4). التعليم الخاص في ليبيا:

التعليم الخاص في ليبيا:

أصبح التعليم الخاص يلتمس مكانه مع التعليم العام الذي يغطي 4351 مدرسة تحتوي على 45800 فصل دراسي، خاصة بعد الانقسام السياسي الذي حدث بعد ثورة 2011م إذ أصبحت ليبيا تدار بحكومتين الحكومة (المؤقتة) في الشرق، وحكومة (الوفاق) في الغرب، وسرى هذا الانقسام على وزارة التعليم وعلى مكاتب التعليم الخاص؛ التي وجدت أرض خصبة للانتشار، تمثلت في النزوح وتدمير بعض المدارس العامة نتيجة الحرب، إضافة إلى توجه المعلمين بالقطاع العام إلى الإضراب مما دفع بأولياء الأمور إلى توجيه أبنائهم للتعليم الخاص، وأصبح التعليم الحر أو الخاص ينتشر في أغلب مناطق ليبيا الشرقية والغربية وفي ما يلي المناطق التي بها مكاتب تعليم خاص في المنطقة الشرقية وهي كالآتي:-

مساعدة، طبرق، درنة، القبة، القيقب، الأبرق، شحات، البيضاء، المرج، الأبيار، توكرة، بنغازي، قمينس، سلوق، بنينة، اجدابيا، البريقة، خليج السدرة، بن جواد، جالو، الكفرة، مراده، الزنتان، الرجبان، باطن الجبل، ظاهر الجبل. وهناك مناطق تابعة للحكومة المؤقتة ولكن لا توجد بها مكاتب للتعليم الخاص مثل: جردس الأحرار، جغبوب، تازربو، بير الأشهب، ساحل الجبل، الماية، أوجله. المستثمرون في التعليم الخاص في المنطقة الشرقية يبدو أن الكثير منهم أستغل الفوضى والانقسام وتغاضى عن القوانين واللوائح وكان هدفه التوسع المؤسسي والجانب المادي، الأمر الذي دعا وزارة التعليم بالحكومة المؤقتة إلى تشكيل لجان وإصدار قرارات عنالمدارس التي لا تصلح مقراتها أن تكون مدرسة، ولذلك شكلت لجنة بقرار من وكيل وزارة التعليم لزيارة المباني والتي وضعت

تحت ثلاثة تصنيفات: مستوى أول وهو الذي يعد أصلاً كمدرسة متطابقة للشروط المنصوص عليها، والمستوى الثاني "فيلا" محورة وهذا الصنف أُعطي خمس سنوات ليجهز مقرأً مناسباً لمدرسة، والمستوى الثالث مبنى سكني محور وهذا النوع أُعطي فرصة عام واحد، لإيجاد مقر مناسب أو يقفل أبوابه، إضافة إلى الشروط الإدارية وشروط السلامة، والأخصائي النفسي الاجتماعي.

الجدول الآتي: يبين إحصائية عدد المدارس الخاصة وعدد الطلبة بالبلديات التابعة للحكومة المؤقتة

العدد	نوع المؤسسة	التسلسل
330 روضة	رياض الأطفال	1
633 مدرسة	مدارس (أساسية وثانوية)	2
78	معاهد متوسطة	3

إجمالي عدد الطلبة والطالبات بالتعليم الأساسي والثانوي والمتوسط 134341 طالب وطالبة. وعدد المدارس في بلدية بنغازي وحدها 360 مدرسة.
المصدر/ مكتب التعليم الخاص بوزارة التعليم بالحكومة المؤقتة.

وفي مقابلة مع مدير إدارة التعليم الحر ببلدية البيضاء التابعة للحكومة المؤقتة:

أوضح أن التعليم الحر يخدم الطلاب بالتعليم الأساسي والتعليم الثانوي ورياض الأطفال، إذ أن عدد مدارس التعليم الأساسي للعام الدراسي 2018/2017 بمدينة البيضاء 49 مدرسة، وعدد المدارس (أساسي+ثانوي) 21 مدرسة، والمدارس التي تحتوي على رياض الأطفال 35 مدرسة، وعدد الطلبة والإداريين كما موضح بالجدولين الآتيين:

الجدول الآتي: يبين عدد مدارس التعليم الحر بمدينة البيضاء خلال العام الدراسي 2018/2017

49	عدد مدارس التعليم الأساسي	1
21	عدد مدارس التعليم الثانوي والأساسي	2
35	عدد المدارس التي بها رياض الأطفال	3

المصدر: مكتب التعليم الحر البيضاء

الجدول الآتي: يبين عدد الطلبة والمعلمين والإداريين برياض الأطفال والتعليم الأساسي والثانوي بقطاع التعليم الخاص بمدينة البيضاء لعام 2017/ 2018.

المجموع	إناث	ذكور	نوع المؤسسة
2049	997	1052	رياض الأطفال
9334	3966	5368	طلبة التعليم الأساسي
2981	895	2086	طلبة التعليم الثانوي
14364	5858	8506	المجموع الكلي للطلبة
187	90	97	الإداريون
459	377	82	المعلمون
15010	6325	8685	المجموع الكلي

مجموع طلبة التعليم الخاص الأساسي والثانوي بمدينة البيضاء (12315) طالب وطالبة المصدر: تم إعداده بتصرف من قبل الباحث من خلال إحصائية مكتب التعليم الحر البيضاء.

أما التعليم في المنطقة الغربية التابع لحكومة الوفاق فيبدو أنه لا يختلف كثيراً من حيث أنه يمر بمشاكل واضحة؛ لدرجة أنه صدرت بعض القرارات من وزارة التعليم التابعة للوفاق، وصل بعضها إلى إيقاف الدراسة بجميع مؤسسات التعليم الخاص، ومن بينها القرار رقم 1147 الصادر في 2017/8/6، الذي أعطى مهلة شهراً واحداً لتسوية أوضاع المدارس الخاصة، ليتم منحها إذن مزاولة النشاط، وتضمن هذا القرار عدد من الشروط من بينها: لا بد أن يكون المبنى ملائماً لمزاولة النشاط التعليمي، وأن تراعى القدرة الاستيعابية للفصول من حيث أعداد الطلاب، وتوفر المرافق الصحية والخدمات لهم، وبخصوص المناهج اشترط القرار تدريس المناهج المعتمدة من وزارة التعليم دون أية إضافات، والالتزام بتنفيذ الخطة الدراسية وتوزيع الدروس، وعدد الحصص المقررة لكل مادة، وكذلك تعيين مدرسين مؤهلين تربوياً وحاصلين على موافقة إدارة التفتيش التربوي قبل مباشرة أعمالهم، أما فيما يتعلق بالامتحانات وضعت الوزارة ضوابط تلخص في: اعتماد نتائج

الامتحانات لسنوات النقل من الجهات المختصة بمكاتب التعليم بالبلديات، وإحالة كشوفات الإدخال بأسماء المتقدمين لامتحانات شهادتي إتمام مرحلتي التعليم الأساسي والثانوي إلى إدارة التعليم الخاص بالوزارة.
التلاعب بالنتائج:

كما لاحظت الوزارة أن هناك تلاعب بالنتائج من خلال أغلب المدارس، وبناء على ذلك أصدرت قراراً أخيراً يقضي بسحب إذن مزاولة النشاط التعليمي من 107 مدرسة من مدارس التعليم الخاص، تقع جميعها في الغرب الليبي - لايعني ذلك أن الشرق والجنوب الليبي لا يوجد فيها تلاعب بالنتائج إنما لأن الشرق وجزء من الجنوب لا يقع تحت سلطة حكومة الوفاق - وإحالة المسؤولين للتحقيق، وذلك بسبب ما وصفه القرار تلاعب بنتائج أعمال السنة لطلبة الشهادة الإعدادية وتقديمها بيانات غير صحيحة للإدارة العامة للامتحانات، وعند التحقيق مع هذه المدارس، تبين أن هذه المدارس منحت طلابها نتائج بلغت نسبتها 100%.

بعض أسباب تدني التعليم بالقطاع الخاص بالدولة الليبية:

التعليم الخاص أو الحر لم يرق بدوره المنوط به في المجتمع الليبي، بل تم توظيفه بطريقة زادت من حدة التخلف وتشردم البلاد وطمس هويتها وزعزعة لوظيفتها، وذلك لعدة اعتبارات نجملها في الآتي:-

- تردّي الأوضاع الأمنية بليبيا ساهم في فتح مدارس خاصة- دون حصولها على إذن مزاولة من التعليم- لكسب المال؛ الأمر الذي كان له تأثير سلبي على العملية التعليمية ومخرجاتها.
- التعليم في ليبيا بشقيه العام والخاص تعرض إلى هوة ثقافية نتيجة محاولة جلب مناهج معدة من دولة ماليزيا، التي قطعت شوطا في التطور، دون أن يصاحبها تطوير للمعلمين؛ وتوفير الوسائل التعليمية المعينة سواء معملية أو غير معملية؛ مما أوجد صعوبة لدى المعلمين في إيصال المعلومة للطلبة (ففاقد الشيء لا يعطيه).

- النخب التي كانت خارج البلاد وأنت بعد الثورة واستلمت زمام الأمور؛ أحدثت هوة ثقافية لكونها كانت بعيدة عن جوهر مشاكل المجتمع، وحاولت تعالجها بطريقة لا تتماشى مع المجتمع، بل أغلبها طغت عليها الذاتية.
- أغلب المدارس في منازل وشقق غير معدة أصلا للعملية التعليمية، ولا توجد بها ساحات للجانب الترويحي والنفسي.
- التركيز على منح الشهادة على حساب جودة التعليم.
- تدني مرتبات المعلمين بالقطاع الخاص مقارنة بالقطاع العام؛ مما أصبح حائلا دون وجود الأستاذ الجيد.
- قناعة بعض أولياء الأمور والمدرسين بأن التعليم الخاص يركز على الاستثمار المادي الصرف على حساب الاستثمار البشري.
- رغم محاولات وزارة التعليم لا توجد إلى الآن إحصائية دقيقة بعدد المدارس الخاصة ولا بعدد الطلبة الدارسين بها.
- تكليف بعض المعلمين بتدريس مواد لا تنم للتخصصات بـصلة.
- كثرة نصاب المعلم من الحصص الدراسية.
- ضيق الغرف المعدة كفصول أو اكتظاظها بالطلاب.
- عدم وجود أخصائي نفسي واجتماعي بالمدارس.
- عدم وجود نقابة مهنية تدافع عن حقوق المعلمين مما ولد لديهم ضعف الانتماء لمؤسستهم التربوية.
- المدرس غير مستقر نفسيا فمصيره مرتبط بقرار فصله من المدير ولا توجد جهة تدافع عنه.
- دور المدرس في أغلب المدارس هو التدريس فقط، أما التقييم فهو بيد الإدارة والتي تتحكم فيها وفق معايير أهمها: التزام الطالب بتسديد التزاماته المادية.
- نقص الأدوات والأجهزة والوسائل التعليمية والملاعب والمكتبات والمختبرات.

النتائج:

بعد إجراء عدد من المقابلات مع المسؤولين بالتعليم الحر وأولياء الأمور والطلبة، والزيارات لبعض المدارس الخاصة بمدينة البيضاء، والإطلاع على اللوائح التي تنظم عملها، والملاحظات التي لاحظها الباحث حول التعليم الخاص سجل الباحث النقاط الآتية: -

- التعليم الخاص مهم جدا لأنه يلبي رغبة ولي الأمر والطالب على السواء، فإذا كانا اهتمامهما الحصول على الشهادة هناك مدارس خاصة تمنح الطالب الشهادة، وإذا كان هدفهما الجودة العلمية والكفاءة والأداء توجد مدارس تمنحهما التعليم الجيد والكفاءة.
- تعتمد الخطوة السابقة على وعي الطالب وأسرته في اختيار نوع التعليم الذي يلبي رغبات أبنهم.
- لاحظ الباحث أن هناك مدارس مخرجاتها جيدة، وإن كانت نسبتها بسيطة جدا ففي إحدى السنوات كان السبعة الأوائل على مستوى بلدية البيضاء من خريجي القطاع الخاص، وبالمقابل الأغلبية من المدارس الخاصة مخرجاتها ضعيفة.
- هناك رقابة على التعليم الخاص إلا إنها تقابل ضغوطا اجتماعية وتهديدات تمنعها من أداء دورها.
- لا زال هناك تلاعب بالنتائج خاصة في المنطقة الشرقية وذلك بأن يعطى الطالب درجة الأعمال كاملة، فلا ينقصه سوى درجات بسيطة في الامتحان النهائي ليضمن النجاح، بل وربما يتفوق على طلبة لم تتح لهم هذه الفرصة.
- أغلب المدرسين والمدرسات في التعليم العام والخاص يعتبرون الغش نوع من المساعدة للطالب، بل ويزداد هذا الاعتقاد في المدارس الخاصة حتى لدى بعض المديرين الذين يعتبرونه وسيلة لجذب الطلاب لمدارسهم.
- هناك مدارس هدفها مادي وهناك مدارس توازن بين الاستثمار المادي والبشري.
- نجاح المدرسة يتوقف على اخلاقيات مديرها.
- الطالب في المدارس الخاصة يضمن النجاح إلا في امتحان الشهادة التي يتم تصحيحها من قبل التعليم العام.

- هناك مدارس تحافظ على جودة مخرجاتها فلا تقبل الطلبة الذين يأتون من مدارس أخرى إذا كانت نسبتهم ضعيفة.

التوصيات:

- دمج الطلبة في محيطهم المجتمعي كالعاملات المدنية والممارسة السياسية المتمثلة في الجمعيات والأحزاب، لتمكينهم من صرف جهودهم المثالية، وأحلامهم الثورية في إطار النظام المثمر، مما يزيد من حبهم وانتمائهم لوطنهم.
- استغلال كسبهم الفكري وقدرتهم الذهنية في معالجة محيطهم الطبيعي، بالمبادئ الوطنية.
- يجب عدم الممانعة من مكاتب التعليم الخاص في منح رخص لفتح مدارس جديدة إذا كانت مستوفية الشروط، خاصة في المناطق التي توجد بها مدرسة واحدة، لأن ذلك يضمن المنافسة وعدم الاستحواذ على سوق التعليم.
- تفعيل القوانين والقرارات الصادرة حول التعليم الخاص عن طريق الرقابة والمتابعة المستمرة.
- ربط التعليم الخاص بسوق العمل، حتى يصبح المقياس هو الأداء والكفاءة.

المراجع:

- 1- أحمد، دناقة(2011)، الأستاذ الباحث وواقع إنتاج المعرفة العلمية في الحقل السوسولوجي، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة، قسم علم الاجتماع.
- 2- أنتوني غيدنز (2005)، علم الاجتماع، ترجمة فايز الصباغ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط4.
- 3- أنيس، آمنة عزت(2004)، "المشكلات الإدارية في المدارس الخاصة من وجهة نظر المديرين والمعلمين وأولياء الأمور والطلاب في محافظات شمال فلسطين"، جامعة النجاح: كلية الدراسات العليا، فلسطين.
- 4- بوخريسة، بوبكر(2013)، مذاهب الفكر الأساسية في العلوم الإنسانية، منشورات ضفاف، دار الإيمان، الرباط.

- 5- بوطبال، سعد الدين و يأحي، سامية(3/2016)، "دور المدرسة في تنمية قيم المواطنة لدى المتعلمين"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية العدد 23.
- 6- تقرير التنمية الإنسانية العربية(2016)، (UNDP) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، www.undp.org/rbas.
- 7- سامح، فوزي(2007)، المواطنة. القاهرة، مركز القاهر لدراسات حقوق الإنسان.
- 8- سيدي محمد ولد يب، (2011) الدولة وإشكالية المواطنة، كنوز المعرفة، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2011.
- 9- الشيخ ، فضل المولى عبدالرضى وعطا الله، صلاح الدين (2009): (85) أساليب مواجهة أزمة الهوية لدى ط مذكرة أزمة الهوية لبة الجامعات، مجلة الشؤون الاجتماعية، السودان: (85).
- 10- عبدالرحمن (2010)، "دور التعليم العالي في تعزيز الهوية الفلسطينية"، رسالة ماجستير غير منشورة، فلسطين، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا.
- 11- عيد، عبدالرازق(1996)، الثقافة الوطنية/الحداثة وإشكاليات الهوية سلسلة دراسات فكرية، دار الصداقة، حلب.
- 12- غودولبيد، موريس (3/2015)، "جماعة، مجتمع، ثقافة:مفاتيح ثلاثة لفهم الهويات المتصارعة"، محاضرات هيكلية التذكارية، ترجمة: زهرة جابر، مجموعة عُمران121، العدد12.
- 13- فاروق، نقيب(2014)، "الجامعة والثقافة ومجتمع المعرفة: الجزائر نموذجاً"، مجلة الحوار الثقافي، عدد ربيع وصيف.
- 14- كوسة فاطمة الزهراء(2005)، "أزمة الهوية عند الشباب الجزائري"، جامعة الجزائر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم النفس والتربية.
- 15- الطويل، هاني عبدالرحمن والمناصير، لميحه جودت(2011)، " تطوير إستراتيجية لضبط مشكلات التعليم في المدارس الخاصة الأردنية"، دراسات، العلوم التربوية، المجلد 38، ملحق4.

- 16- محمود، أحمد مُجَّد نوري(2011)، أزمة الهوية لدى طلبة المرحلة الإعدادية، مجلة البحوث التربوية والنفسية، الموصل.
- 17- كاظم، نائر رحيم: (263)، "تأثير العولمة على الانتماء الوطني والمحلي في المجتمعات"، مجلة القادسية، العدد، المجلد 8.